

المواطنة

الكتاب المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة

نبيل صبري - د. خالد حجازي

مدير التحرير : أحمد أمين

رئيس التحرير : د. أحمد شوقي

كتاب المواطنة



لصوير

أحمد ياسين



المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية



كراسات "مستقبلية"

سلسلة غير دورية تصدرها المكتبة الأكاديمية
تعنى بتقديم اجتهادات حديثة حول العلم والمستقبل

رئيس التحرير أ. د. أحمد شوقي مدير التحرير أ. أحمد أمين
المراسلات:

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون : ٢٧٤٨٥٢٨٢ - ٢٢٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)
فاكس : ٢٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)



المواطنة

التحديات والطموحات
في الدولة الحديثة

لتطوير
أحمد ياسين



نطوير
أحمد ياسين
نويتر

@Ahmedyassin90

المواطنة

التحديات والطموحات في الدولة الحديثة

نبيل صموئيل — هانى عياد



الناشر

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

٢٠٠٨

حقوق النشر

الطبعة الاولى ٢٠٠٨م - ١٤٢٨هـ

حقوق الطبع والنشر © جميع الحقوق محفوظة للناشر :

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المسدود والنقود ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٢٧٤٨٥٢٨٢ - ٢٢٣٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٢٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة
كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الناشر .

هذه السلسلة

تزايدت في السنوات الأخيرة، عمليات إصدار كراسات تعالج في مقال تفصيلي طويل (Monograph) موضوعاً فكرياً أو علمياً هاماً. وتتميز هذه الكراسات بالقدرة على متابعة طوفان الاتجاهات والمعارف الجديدة، في عصر يكاد أن يحظى باتفاق الجميع على تسميته بعصر المعلومات.

تعتمد هذه الميزة على صغر حجم الكراسات نسبياً بالمقارنة بالكتب، وتركيز المعالجة وتماسك المنهج والإطار. ولأهمية الدراسات المستقبلية في هذه الفترة التي تشهد تشكلاً متسارعاً لملامح عالم جديد، سعت بموافقة المكتبة الأكاديمية وحماسة مديرتها العزيز الأستاذ: أحمد أمين لإصدار "كراسات مستقبلية" كسلسلة غير دورية مع تشريفي برئاسة تحريرها.

والملاح العامة لهذه السلسلة، التي تفتح أبوابها لكل المفكرين والباحثين العرب، تتلخص في النقاط التالية:

- انطلاق المعالجة من توجه مستقبلي واضح (Future-oriented) أي أن يكون المستقبل هو الإطار المرجعي للمعالجة، حيث يستحيل استعادة الماضي، ويعاني الحاضر من التقادم المتسارع بمعدل لم تشهد البشرية من قبل.
- الالتزام بمنهج علمي واضح يتجاوز كافة أشكال الجمود الإيديولوجي، مع رجاء ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض.
- الابتكارية Creativity المطلوبة في الفكر والفعل معاً، في زمان صارت النصيحة الذهبية التي تقدم فيه للأفراد والمؤسسات تجدد أو تبدد Innovate or evaporate!
- الإلمام العام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، التي تعد قوة الدفع الرئيسية في تشكيل العالم، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد في العلوم الاجتماعية والإنسانية، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة.
- مقارنة الموضوعات المختلفة سواء أكانت علمية أو فكرية مؤلفة أو مترجمة، من منظور التنمية الشاملة والموصولة أو المستدامة

Comprehensive and Sustainable Development، التي تتعامل مع الإنسان كجزء من منظومة الكوكب، بل والكون كله.

- كراسات هذه السلسلة تستهدف تقديم رؤيتنا لمستقبل العالم من منطلق الإدراك الواعي لأهمية التنوع الثقافي، التي لا تقل عن أهمية التنوع البيولوجي الذي تحتفي به أدبيات التنمية الموصولة.. إننا نقدم رؤيتنا كمصريين وعرب ومسلمين وجنوبيين للبشرية كلها دون ذوبان أو عزلة، فكلاهما مدمر ومستحيل.

هذه الكراسة

تتعلق بمفهوم "المواطنة"، وهو مفهوم له طبيعة خاصة في هذا "الوطن": مصر. فالمواطنة علمياً يُنظر إليها باعتبارها أحد أشكال تقسيم البشر إلى مجموعات؛ لأن الإنسان منذ وُجد على الأرض يقوم بتقسيم وتصنيف ما حوله من موجودات، ليسهل التعامل معها. وقد تعامل طويلاً مع عالمه المحيط بهذا الأسلوب، فميز بين الحي وغير الحي، وبين النبات والحيوان، والضرار والنافع، والقابل للاستئناس وغير القابل له... الخ. وكانت بذرة المواطنة متمثلة في التمييز بين أفراد مجموعة ومجموعات البشر الأخرى، عندما كان البشر يعيشون في مجموعة صغيرة تتفاعل مع بعضها سلباً وحرباً، زولجا واغتصاباً، مبادلة واستيلاء... الخ. وخضع التاريخ السياسي لمحاولات التقسيم المذكورة لمفاهيم عديدة منذ عصور ما قبل التاريخ إلى الآن، مثل مفاهيم العرق والثقافة والفروق البيولوجية، بجانب الاعتبارات الجغرافية والظروف الاقتصادية المتمثلة في مدى وفرة الموارد وغيرها.

ورغم أن مفهوم المواطنة بأشكاله القانونية، وأوراقه الرسمية التي تعطى ما سمي "بالجنسية" لهذا أو ذاك من البشر، يعد حديثاً جداً، إلا أن الممارسة في أشكالها "الجنينية" القديمة، وأشكالها "المجنونة" الحديثة، التي يعيش البعض في ظلها بدون هوية كما يسمون؛ أدت إلى حالات عديدة من الإبعاد أو الإدماج. ومع نضج مفاهيم المساواة بين بني البشر وحقوق الإنسان، أي إنسان، تخضع هذه الممارسات للمراجعة، التي نتمنى أن تقرر مفهوماً إنسانياً مفتوحاً للمواطنة الإيجابية، التي تعني بشئون أبنائنا، وتعدّهم في نفس الوقت أعضاء في الأسرة البشرية الكبيرة. هذه المواطنة

الإيجابية المفتوحة، هي التي يجب الحفاظ عليها وبث مفاهيمها في مسيرة العولمة، باعتبارها عملية تاريخية، على الأسرة البشرية كلها أن تشارك في صياغتها ورسم ملامحها، وتخليصها من الشراسة غير المبررة المفروضة من قبل بعض من يمارسون غطرسة القوة.

والكراسة التي بين أيدينا، التي يقدمها الدكتور نبيل صمونيل، مدير الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، والأستاذ هانى عياد بالقسم الثقافي بالهيئة، تقدم لنا رؤية مصرية للمفهوم، مدعومة بتجربة عملية في تنميته. لقد ذكرت في مقدمة كلمتي أن مفهوم "المواطنة" في هذا "الوطن" له طبيعة خاصة وطعم مميز. إنه يقوم على الإدماج ويكره الاستبعاد، وينفتح على الحضارات البشرية ويستوعبها (المكتبة الإسلامية، الفتح الإسلامي، البحر متوسطية... الخ). لذلك ينجح أبناؤه في المنظمات الدولية، التي تعنى بشئون البشر جميعاً، من د. بدوي إلى د. البرادعي، مروراً بغيرهم: د. بطرس غالي، د. مصطفى طلبة، د. فتحى سرور، وغيرهم. ولا يغير من هذه الصورة الطيبة وجود بعض الاحتقانات، التي تظهر لظروف داخلية أو خارجية، في هذه الحقبة المتوترة من تاريخ العالم، باعتبارنا جزءاً منه، يتأثر به، ونأمل أن يزداد تأثيرنا فيه، بتوضيح تجربتنا الطويلة في المواطنة الإيجابية.

أحمد شوقي

يناير ٢٠٠٨



نطوير
أحمد ياسين
نويتر

@Ahmedyassin90

المحتويات

الصفحة	الموضوع
١١	مقدمة
١٣	أولاً: المواطنة القيمة السياسية وإطارها التاريخي
١٧	ثانياً: المواطنة والتضامن (التماسك) الاجتماعي (الإنساني)
٢١	ثالثاً: المواطنة في زمن العولمة
٢٧	رابعاً: المواطنة في خبرات الشعوب
٣١	خامساً: المواطنة في الدولة القومية الحديثة
٣٦	سادساً: المواطنون ومهام بناء الدولة الحديثة
٣٩	سابعاً: تحديات المواطنة في منطقتنا العربية
٤٣	ثامناً: المواطنة والهوية
٤٩	تاسعاً: المواطنة في تجربة منتدى حوار الثقافات



نُطوِير
أحمد ياسين
نويشر

@Ahmedyassin90

مقدمة

نعيش مجتمعاتنا العربية بصفة عامة ومجتمعنا المصري بصفة خاصة مراحل تحولات غير مسبوقة في تاريخنا المعاصر.

فالسلطات السياسية في عالمنا تواجه ضغوطاً كبيرة للتحرك نحو أحداث إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وإصلاحات نحو مزيد من الحريات والديمقراطية ومواجهة قضايا الفساد وتداول السلطة وغيرها من القضايا الملحة.

كما أن هناك صحوة ما تدب في أوصال بعض الشعوب العربية فظهرت بينها حركات احتجاجية ومظاهرات ومقالات صحفية نقدية مع زيادة عدد القنوات الفضائية المعارضة للأنظمة العربية.

يحدث ذلك في إطار نظام عالمي جديد يتميز بمركزية القوة والملطة الدولية، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميتين، وفي إطار هذا النظام العالمي تظهر حدة سيطرة المنظمات الدولية للتحكم في علاقات الدول السياسية والاقتصادية وغيرها.

يتميز هذا النظام العالمي الجديد بحالة المواجهة الحادة بين من يظنون على أنفسهم قوى العالم الحر وقوى أخرى تتمسك بالتراث والتقاليد والماضي تسعى إلى ما تطلق عليه ثقافة الحرية والمعرفة والتداخل بين الثقافات والشعوب ورفض الماضي والتراث، بينما تسعى القوى التراثية إلى استرجاع الماضي البعيد بكل ثقافته وتقاليده ورفض كل جديد مختلف عن الماضي وعدم اندماج شعوبها مع العالم الحر.

ومما يوجب جذوة هذه المواجهة أننا نعيش ظاهرة جديدة، نعيش عصر العولمة أو الكوكبية الذي تتلاشى فيه الحواجز والحدود ويستقلص الزمن وتتواصل القوى بأكثر سرعة وتتمحور حول بعضها البعض في

مواجهة القوى المضادة مما يزيد من حدة وسرعة المواجهة والصراع بين هذه القوى.

وفي خضم هذا تبرز قضايا أساسية للفكر والحوار والبحث والدراسة والمراجعة، قضايا مثل الديمقراطية والحرية والتراث والعلاقة بين الدين والسياسة ومفهوم الدولة وشكلها دينية أو مدنية أو علمانية. وبين طيات هذا كله تبرز في مجتمعاتنا قيمة المواطنة باعتبارها قيمة سياسية مشتركة وباعتبار ارتباطها المباشر بالعلاقة المتبادلة بين الدولة والمواطنين من جانب وعلاقة المواطنين بعضهم ببعض من جانب آخر، مما يؤثر على بناء الدولة الحديثة ومفهومها والعلاقات السائدة فيها.

هذه الكرامة هي بحث في المواطنة وتحديثها في المنطقة العربية وفي الدولة الحديثة والعوامل التي تؤثر فيها ونوعية المواطنين في هذا الإطار وما هي النماذج التطبيقية للمواطنة إدراكاً وممارسة.

أولاً: المواطنة: القيمة السياسية وإطارها التاريخي

تُعرف المواطنة علمياً باعتبارها قيمة من قيم السياسة (Politics) (ونحن ننظرُ إلى السياسة هنا على أنها مفهوم واسع يرتبط بانخراط المواطنين بفاعلية، للتأثير في المجال العام للمجتمع) ذلك على أنها "العلاقة بين المواطنين في مجتمع ما والدولة في رباط يجمعهما معاً، وتتسم هذه العلاقة بالمساواة في الحقوق والواجبات".

تختلف النظرة للمواطنة باختلاف الإطار السياسي الذي يظللها، فهناك الإطار السياسي الذي يقس الفرد وحرية وحركته وتفاعله. ويركز هذا الإطار على حقوق الفرد على الدولة والمجتمع إلى جانب تقديسه واحترامه البالغ لخصوصية الفرد وملكيته واستقلاله والدفاع عن حقوقه.

وهناك إطار سياسي آخر يرى الفرد من خلال عضويته داخل الجماعة والمجتمع الذي يعيش فيه، فالتركيز هنا يكون على مسؤوليات وواجبات الفرد نحو الجماعة والمجتمع والدولة وحرية واستقلاله مرتبط بقيم وثقافة المجتمع.

وهكذا هناك إطار سياسي للمواطنة يركز على الحقوق وإطار آخر يركز على الواجبات.

نحن في هذا البحث نلقى الضوء على تكامل وارتباط هذه الأطر السياسية للمواطنة في منظومة علاقة الفرد بالجماعة والمجتمع والدولة والعكس.

ترجع جذور المواطنة كقيمة سياسية إلى الفكر السياسي الذي كان سائداً في الدولة الأثينية في القرن الخامس والسادس قبل الميلاد، والاعتقاد بأن انخراط الأفراد في الشأن العام هو جوهر أسس من وجود الفرد ومن حياته الإنسانية.

إلا إن المواطنة في ذلك الوقت لم تخرج عن كونها فكرة إذا كانت للنخبة فقط في هذه الدولة القديمة، وفي حقبة بعدها ولم يُسمح في هذا الإطار الفكري النخبوي للعبيد والنساء وغيرهم من الفئات المستضعفة بممارسة حقوق وواجبات المواطنة بل كان على هذه الفئات أن تخضع للسادة وتأتمر بأمرهم.

ظلت فكرة المواطنة تتأرجح عبر العصور المختلفة حسب المعطيات التاريخية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ومن جيل لآخر إلى أن ظهرت فكرة الدولة الحديثة / القومية ووضوح فكرة المجتمع السياسي والمجتمع المدني في الدولة.

وقد ظهرت إرهاصات فكرة للدولة هذه في القرون الوسطى بأوروبا فتشكلت على أساس أن الدولة state هي تنظيم سياسي يتمتع باستقلالية قانونية لحدود جغرافية محددة وتمارس سلطتها من خلال مؤسسات عامة Public Institutions تعارف عليها بالمؤسسة التنفيذية والقضائية والتشريعية وهو ما يطلق عليه (المجتمع السياسي).

المجتمع المدني Civil Society هو مجموع الأفراد وحركتهم الفردية والمؤسسية بين الأسرة كنظام اجتماعي تقليدي وبين الدولة كتنظيم سياسي.

تأتي الدولة كتنظيم سياسي بإفراز من المجتمع المدني والذي يفوض للدولة من خلال الانتخابات لإدارة شئون الدولة والمجتمع.

المجتمع المدني كمواطنين يقرز ويفوض السلطة للدولة وفي إطار المواطنة يصبح لهم دور في المجال السياسي العام وفي إدارة شئون الدولة والمجتمع.

جاء تبلور مفهوم المواطنة في إطار تطور مفهوم الدولة الحديثة / القومية متأثراً بالإصلاح الديني في أوروبا والذي أبرز أهمية الفرد وعلاقته المباشرة بربه رافضاً بذلك السلطة الدينية ووساطتها وداعماً لإرادة

الإنسان وحرية في الاختيار والمشاركة والحياة. كما تأثر أيضاً مفهوم الدولة بقيام الثورة الصناعية ومواجهة الإقطاع وحكم الملوك والأمراء وبالحركة نحو إعلاء قيمة العمل وحقوق العمال وإصلاح علاقة أصحاب العمل بالعمال مما عزز مفهوم الحقوق والمسؤوليات، وقد تفاعلت هذه العوامل معاً بتأثر دخول أوروبا إلى عصر النهضة بعد أن عاشت قرونًا في العصور الوسطى من الظلام والتأخر.

اتسم عصر النهضة بمحاولة تحرير الإنسان والإنسانية من الفقر والجهل والقهر، وقد أحدث هذا العصر تغيرات اجتماعية جوهرية في بنية المجتمع الأوربي تحول من ثقافة ريفية إلى ثقافة مدنية تعتمد على حرية الفرد والأخذ بمنطق العقل والفكر والاعتماد على البحث والتكنولوجيا.

أحدث ذلك كله وعياً كبيراً بين الناس مما كان له الأثر الأكبر في بناء الفكر السياسي ولربطه بالمواطنة وتعزيز مفهوم أن الشعب هو مصدر السلطات وأن المواطنين متساوون أمام ولدى القانون في الدولة الحديثة / القومية دون تمييز أو تحيز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو النوع أو اللون أو الطبقة الاجتماعية إلى غير ذلك من أنواع التمييز والتحيز بين البشر.

هكذا تطور مفهوم المواطنة كقيمة سياسية عبر تاريخ طويل من الحركة والصراع ومن خلال تفاعلات متصلة، وفي كل هذا كان الإنسان هو الوسيلة والغاية، سواء في السلطة (المجتمع السياسي) أو كعضو في المجتمع المدني. وهكذا أيضاً يمكننا أن نكتشف أنه بجوار التعريف العلمي للمفهوم هناك أيضاً ما يمكن أن نطلق عليه التعريف التطبيقي للمفهوم، ذلك أن المواطنة ليست مجرد نصوص علمية جامدة مسطرة في الكتب، بل هي حركة الناس والمجتمع على أرض الواقع وجهودهم لإصلاح هذا الوطن وتقويمه وتطويره ملبياً أو إيجاباً.

العبرة هنا بمدى تطبيق المفهوم على أرض الواقع وما هي الممارسات الفعلية التي تضع المواطنة في إطار تشريعي قانوني وسلوكيات يومية للسلطة السياسية والمواطنين معاً.

وهكذا فالنظرة العلمية تصنع الإطار الفكري للمواطنة كقيمة سياسية، لكن التطبيق لهذا الإطار الفكري يرى المواطنة واقعياً، يحللها ويكتشف أبعادها وعناصرها على أرض الواقع.

ثانياً. المواطنة والتضامن (التماسك) الاجتماعي (الإنساني)

تعتبر المواطنة هي التعبير السياسي عن التماسك الاجتماعي /
الإنساني مع رفقاء وشركاء الوطن الواحد.

وللتماسك الاجتماعي/الإنساني أبعاد مختلفة تعكس وتؤكد قيمة
ومعنى المواطنة وهي أبعاد تتكامل معا ويكتسب بها مفهوم المواطنة
مزيداً من العمق والثراء.

المعنى الوجودي/البعد الوجودي للتماسك/الإنساني

أبعاد التضامن /

التماسك الاجتماعي /

الإنساني

يتمثل البعد الأول للتماسك الاجتماعي/الإنساني في ارتباطه ارتباطاً
مباشراً بوجودنا الإنساني، فكل ما حولنا من وجود خلق باستقلالية عن
الأخر لكنه في ذات الوقت يرتبط ارتباطاً عضوياً ومعنوياً بالكيان
الوجودي ككل. لا يوجد من يستطيع أن يعيش بمفرده وحيداً في هذا العالم
رغم استقلاليته، فبرغم هذه الاستقلالية فنحن نحتاج إلى بعضنا البعض،
بل ونعتمد في أشياء كثيرة على الوجود المادي من حولنا من أرض
وسماء وبحار وغيرها، وما تزرع به من حيوانات وأسماك وطيور
وزراعات وغيرها.

ولهذه الاعتمادية المشتركة والمتبادلة درجات ومستويات تختلف
حسب عوامل شخصية وبيئية وطبيعية وثقافية، لكننا نشترك جميعاً في
استقلالية ما واعتمادية متبادلة ما.

ونحن نحمل في داخلنا الوجود كما أننا نعيش وتتفاعل مع هذا
الوجود الواسع حولنا، ولم يحدث هذا من قبيل الصدفة إنما هو من طبيعة
الخلق الأصلية وهي ضرورة لتكامل الحياة والوجود كله.

البعد التاريخي للتضامن/التماسك الاجتماعي/الإنساني

أظهرت الخبرة التاريخية الإنسانية للتماسك الاجتماعي تطوراً هائلاً في تغيير المجتمعات البشرية نحو قبول التنوع والاختلاف بين البشر، فتحوّلت من المجتمعات البدائية الأحادية القبلية أو العرقية، إلى مجتمعات وشعوب مدنية، تتضمن الأجناس والأعراق والأديان المختلفة لتكون ثقافة تقبل التنوع والتعددية وتتعايش معها وتدافع عنها.

وفي سبيل هذه التحولات الثقافية عانت البشرية الكثير من الصراعات والحروب ودخلت في الكثير من الحوارات والمفاوضات وأبرمت المعاهدات لقبول الاختلافات والتباينات، وتنوع الأجناس والديانات والثقافات بين البشر.

ويعتبر نموذج إنهاء التفرقة العنصرية بأمريكا وجنوب أفريقيا واحداً من النماذج الهامة التي تمثل تاريخ البشرية في الحروب والدمار والقتل بسبب اختلافات طبيعية خلقية ميزت البعض عن الآخر في عبودية وسخرة عبر قرون طويلة، إلى أن ألغيت هذه التفرقة دستورياً وقانونياً بعد سقوط الكثيرين صرعى في الدفاع عن حقهم في الوجود والتعايش والحرية، وما زالت الثقافة تحتاج إلى مزيد من التحولات ليصبح التعايش والتماسك والتضامن حقيقة كاملة في وجدان هذه الشعوب وتحول من حالات الاستبعاد والرفض إلى حالات القبول والتعايش والاعتمادية المتبادلة، التي تقر حق كل فرد وفئة وحماية الاستقلالية أيضاً.

البعد الأخلاقي للتضامن/التماسك الاجتماعي/الإنساني

كشفت عملية ارتباط الناس ببعضهم، والاعتماد المتبادل بينهم عن الكثير من الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه العملية طويلة المدى. فالبعض منا يمكن أن يكون أكثر اعتمادية على الآخرين من غيره بسبب ظروف اجتماعية وثقافية وسياسية ودينية، والبعض الآخر يسقط في هوى الاستغلال والطمع والمغالاة في استنزاف ثروات الآخرين أثناء عملية الاعتماد المتبادل؛ لما لديه من سلطة أو قوة أو نفوذ.

كذلك كشفت هذه العملية في تقابعتها وتواصلها طويل المدى وعبر سنوات وقرون من التفاعل في تماسكنا الاجتماعي عن علاقات للسلطة والتبعية، القوة والضعف، الظلم والعدالة، الحرب والسلام، الحب والكراهية، الثقة والريبة، الكرم والجشع، الوفاء والخيانة، الانتماء واللامبالاة وغيرها من السلوك والمشاعر والعلاقات الإنسانية.

ينتج عن ذلك توجهات صنع السلام أو الحروب، الاستبعاد أو التضامن أو الصراع.

إن استعدادنا الحقيقي لقبول الاعتماد المتبادل يدفعنا إلى بناء إطار أخلاقي يدعم تماسكنا الاجتماعي/الإنساني ويصبح التحدى الأخلاقي الأكبر أن نخرج من نطاقنا المحلي الجغرافي إلى المحيط الإنساني ككل، باعتبارنا منظومة إنسانية كونية متكاملة.

البعد السياسى لتضامنا الاجتماعى/الإنسانى

ويجرى تنظيم اعتمادنا المتبادل فى الإطار الجغرافى لحياتنا، من خلال تطوير سياسات وقوانين وبناء مؤسسات لإدارة شئون الدولة والمجتمع تحكم العلاقات والإنتاج وتحدد الحقوق والواجبات، وتعتبر المواطنة كقيمة سياسية أكبر تعبير عن تماسكنا / تضامنا الاجتماعى.

تتخطى وتتعدى المواطنة هنا المشاركة فى الانتخابات باعتبارها فعلا سياسياً، لتصبح ثقافة متأصلة للتماسك الاجتماعى فيعكس مواطنة تتمثل فى أن يكون المواطن أكثر عطاء والتزاماً وانفتاحاً لرفقاء الوطن بغض النظر عن اختلافاتهم مع احترام النظام العام والالتزام بالقوانين والحرص عليها وحمايتها والقيام بأدوار مدنية واجتماعية تسعى لتطوير المجتمع وتحسين أداء المؤسسات التعليمية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

حينئذ وفى ضوء هذه الأبعاد المتكاملة معاً تصبح المواطنة هى التعبير الحقيقى عن التضامن والتماسك الاجتماعى.



نُطوِير
أحمد ياسين
نويشر

@Ahmedyassin90

ثالثاً: المواطنة فى زمن العولمة

من حيث الجوهر لا تختلف العولمة كثيراً عن غيرها من مراحل التطور التاريخى سواء فى كونها نتاجاً طبيعياً لحركة التاريخ وتطور الرأسمالية العالمية، أو باعتبارها تحمل بين طياتها مزيجاً غير متجانس من الإيجابيات والسلبيات، لكن ربما كان هناك اختلاف فى أن العولمة عندما اجتاحت العالم باعتبارها مرحلة تاريخية جديدة، ظهرت على الفور سلبياتها مع إيجابياتها، على عكس مختلف المراحل التاريخية السابقة التى لم تظهر عيوبها وسلبياتها إلا فى فترات متأخرة نسبياً. هذه السمة المهمة فى العولمة انعكست حالة من الارتباك والتشوش فى كيفية التعامل معها، هل نواجهها ونرفضها ونقاومها، أم نفتح لها الأبواب على مصراعها ونرحب بها؟ أم نحاول الفصل بين ما هو إيجابى فيها وما هو سلبى، ونتعامل مع كل جانب بما يناسبه؟ غير أن الأسئلة ذاتها كانت أكثر تعقيداً وتداخلاً عندما ظهر الاختلاف فى الرؤى والآراء بشأن تقييم بعض جوانب العولمة وما إذا كانت سلبية يتعين رفضها ومقاومتها أم إيجابية علينا أن نأخذ بها ومنها.

من بين هذه القضايا الإشكالية كانت قضية العلاقة بين المجتمع الدولى والعولمة والسيادة الوطنية.

لقد ظل مفهوم السيادة الوطنية ثابتاً منذ نشوء الدولة الحديثة، لكنه فى عصر العولمة بدا وكأنه يهتز ويخضع لمناقشة وإعادة تعريف عندما أعطى المجتمع العولمة لنفسه حق التدخل فى الشئون الداخلية لبعض الدول لأهداف وأغراض إنسانية مثل إنقاذ ضحايا الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين، ثم اتسعت الدائرة قليلاً لتشمل أيضاً ضحايا الحروب الأهلية، ولم يكن غريباً بعد ذلك أن تتسع الدائرة ويجرى تطويع الأهداف الإنسانية لخرائع سياسية، عندما بدا أن المجتمع العولمة

يحاول أن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة إنقاذ من أسماهم ضحايا التمييز الديني أو العرقي وصولاً إلى (ضحايا) نظم الحكم الديكتاتورية.

والواقع أن هذه المحاولات لم تظهر فقط من جانب المجتمع العولمي، وإنما كان هناك في داخل بعض الدول من سعى إلى طلب هذا التدخل لإنقاذ من يروون أو يعتقدون أنهم ضحايا تمييز أو اضطهاد عرقي أو ديني أو غير ذلك، وصولاً إلى التدخل من أجل تغيير نظم الحكم بالقوة، بحجة إقامة نظم حكم ديمقراطية، وباعتبار أن (الديمقراطية) باتت هي السمة الرئيسية للمرحلة الراهنة.

هنا على وجه التحديد يبدو أن مفهوم المواطنة أخذ يتأرجح مقترباً من حالة سيولة، عندما ظهر مفهوم المواطن العولمي، على حساب المواطن القطري أو كنفيعض له. ذلك أنه إذا كان المجتمع العولمي له الحق في التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة أو تلك لأهداف إنسانية، وباعتبار أن إنقاذ ضحايا التمييز بمختلف أنواعه، والرازيين تحت نظم حكم ديكتاتورية أصبح ضرورة ملحة من أجل القضاء على الديكتاتورية وبناء الديمقراطية في العالم، أفلا يعني ذلك أن المجتمع العولمي يتحمل مسئوليات ما تجاه الفرد أو الجماعة في مختلف الدول، وأن هؤلاء بدورهم لهم الحق أن يطلبوا من المجتمع العولمي إنقاذهم من الكوارث الطبيعية أو حمايتهم من التمييز والاضطهاد أو تخليصهم من نظم حكم تسلبهم حقوقهم وحررياتهم، ومساعدتهم على تحقيق هدف بناء نظام حكم ديمقراطي؟ ومن هنا فإن (المواطن) الفرد مثلما له حقوق وعليه واجبات في إطار الدولة القطرية، فإن له أيضاً حقوق وعليه واجبات في إطار المجتمع العولمي.

وهكذا تماهت الحدود بين الوطن القطري والمجتمع العولمي ودخل مفهوم المواطنة، باعتباره مفهوماً مرتبطاً بمفهوم الدولة الوطنية، في مرحلة سيولة، يواجه مخاطر العصف به القضاء عليه، إذ لا يعود مهماً

أن يفتقد (الإنسان) الفرد هذا الحق أو ذاك في إطار الدولة القطرية طالما أن المجتمع العولمي قادر على أن يحميه ويمنحه حقوقه.

وإذا كان الأمر لم يزل خاضعا للمناقشة، فأظن أنه علينا أن نلاحظ -أولا- أن التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة أو تلك من أجل أهداف ومساعى إنسانية حقا مثل التعامل مع الكوارث الطبيعية لا يمكن ولا يجب أن يحدث دون التنسيق والتشاور مع السلطة القائمة في البلد المعنى، أي دون انتهاك السيادة الوطنية، ودون أن نخلق تضاربا أو تناقضا وهما بين المساعى الإنسانية وبين السيادة الوطنية، وإذا كانت هناك حالات بعينها غابت فيها السلطة الوطنية مثل الصومال، فإنها الاستثناء الذي يؤكد القاعدة ولا ينفيها، ومن غير المنطقي فضلا عن كونه غير مقبول، تعميم حالة استثنائية واعتبارها مقياسا يؤخذ به ويقاس عليه، كما لا يجب -ثانيا- أن نغفل ما قد يختفى أحيانا وراء الأهداف الإنسانية من مرامي اقتصادية وسياسية قد تكون سعيًا وراء السيطرة على مكامن الثروة في هذه البقعة أو تلك من العالم، أو بسط النفوذ على أسواق التوزيع هنا أو هناك، وقد يكون المقصود الإطاحة بنظام حكم لا يتوافق كثيرا مع توجهات بعينها تريدها الإدارة الأمريكية التي تقود عمليا المجتمع العولمي، بصرف النظر عما إذا كان هذا النظام بالفعل ديكتاتوريا، أو ما إذا كان هو الأشد قمعا لشعبه في العالم. تكمن أهمية هذه الملاحظة في أنها تضع المناقشة في إطارها الصحيح، فلا تعود المسألة أهدافا إنسانية وحسب، ولا سعيًا مجردا من أجل بناء نظم ديمقراطية على أنقاض ديكتاتوريات قائمة. وهكذا يبدو أن المواطنة بكل مفرداتها ستكون الضحية الحقيقية لصراعات اقتصادية وسياسية ربما تتخفى أحيانا وراء أهداف إنسانية، أو شعارات جذابة عن الديمقراطية.

إن انتهاك المجتمع العولمي لقيمة ومبدأ المواطنة بمفهومها القطري يحمل بين طياته مخاطر شديدة لا تقف عند حدود منطقة ما في العالم ولا تحيط بدولة بعينها، إنما هي تهدد المجتمع الدولي بأسره، على الأقل لأنها

كفيلة بتهديد خلاياه ومكوناته الأساسية إذا ما اعتدنا أن الدولة هي الخلية الأساسية للمجتمع الدولي.

لكن هذا الوجه القائم في العلاقة بين العولمة والمواطنة يقابله على الجانب الآخر وجه إيجابي، فلقد أدت العولمة إلى إعادة الحياة من جديد إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وزيادة حجم الوعي بها، وربما لسنا في حاجة إلى القول إن الحقوق هي أحد أهم أركان المواطنة.

لقد شهد عصر العولمة نشاطا لعله غير مسبوق لحركة المجتمع المدني المهمة بقضايا حقوق الإنسان، فلم تعد قضايا حقوق الإنسان ترفا يمكن تجاوزه أو مطالب هامشية تحتل مراتب متأخرة في سلم أولويات حركة الشعوب، بل إن الصحيح أنها ازدادت عمقا واتساعا في عصر العولمة، وأصبح مجرد النضال من أجل انتزاع الحقوق هو حق في ذاته. كما أن العولمة فتحت الكثير من الملفات المسكوت عنها أو التي كان مسكوتا عنها، مثل حقوق الأقليات الأثنية أو العرقية أو الدينية.... إلخ، وأزالت قدرا كبيرا من التعارض الوهمي بين تمتع الأقليات بكامل حقوقهم من جانب ووحدة تراب الوطن أو القدرة على مواجهة التحديات والأخطار الخارجية.... إلخ من جانب آخر.

كما أفرزت العولمة حركة مدنية في معظم دول العالم للدفاع عن التراث والثقافة والتقاليد الوطنية وأنماط الحياة المتنوعة لمختلف جماعات وشعوب العالم ضد محاولات محوها والقضاء عليها أو على الأقل تطويعها وتتميطها لصالح ما يسمى ثقافة عولمية واحدة.

وربما كان من الجائز القول إن أحد أهم أبرز بصمات العولمة الإيجابية على المواطنة تلك الحركة العالمية واسعة النطاق عميقة التأثير لمناهضة العولمة، التي وإن بدت ضد العولمة فهي في ذات الوقت وكوجه آخر لها حركة عالمية مدافعة عن حقوق الشعوب والجماعات وبالتالي حقوق الأفراد المواطنين في أن يصيغوا حياتهم ويصنعوا مستقبلهم بكامل إرادتهم وبعيدا عن ضغط وسيطرة مؤسسات العولمة المختلفة. وقد كان

إسقاط ديون الدول الفقيرة واحداً من أهم النتائج الملموسة للحركة العالمية المناهضة للعولمة، مثلما كان تعزيز الشعور بالانتماء الوطنى واحداً من أهم نتائجها وإفرازاتها المعنوية، فيما لو جاز التعبير.

ولا يقل من أهمية وقيمة هذه النتائج، ولا من دور العولمة فى الوصول إليها القول إنها إفرازات ونتائج تحققت رغم أنف العولمة وفى مواجهتها، ذلك أن الحقيقة التى لا جدال بشأنها هى أن العولمة قد أفرزت هذا الواقع الجديد نوعياً فى التاريخ، وبما يمكن القول معه إن العولمة - شاعت ذلك أو لم تشأ - قد أدت إلى بلورة وتعزيز مفهوم ومعنى المواطننة.



نُطوِير
أحمد ياسين
نويشر

@Ahmedyassin90

رابعاً: المواطنة في خبرات الشعوب

تصطدم قيمة المواطنة في الواقع العربي عموماً والمصري بصورة خاصة، بكثير من العقبات والتحديات منها ما هو داخلي مثل غياب الديمقراطية، وسياسات الانفتاح العشوائي، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزيادة أعداد المهمشين سياسياً واجتماعياً، والمغالاة في مظاهر التنين ربما دون الالتزام بجوهر الدين في أغلب الأحوال، وتقهقر دور الثقافة والمتقنين وبالتالي انحسار تأثيرهم في المجتمع، والدور السلبي الذي تلعبه المناهج التعليمية في صياغاتها الموصوفة بأنها حديثة، بينما هي تقوم غالباً على قاعدة نفى واستبعاد الآخر واختزال تاريخ الشعوب لصالح أفراد وتسطيح الذاكرة الجمعية إلى حد محوها، كما تساهم وسائل الإعلام المقروءة أو المرئية في تقديم صورة نمطية غير حقيقية عن الآخر، وربما أيضاً صورة مشوهة في أحيان غير قليلة، مع الاستهانة أو على الأقل عدم الاهتمام بقيم الحوار والتعامل مع الآخر فضلاً عن الاعتراف به واحترامه. وهناك أيضاً عوامل خارجية تشكل عقبات وتحديات في مواجهة قيمة المواطنة، من بينها انفراد قوة عالمية واحدة بتقرير مصير الدول والشعوب، وضغيان الوجه البشع للعولمة على ما عداه من وجوه أخرى، وازدواجية المعايير الدولية في التعامل مع قضايا شعوبنا، والحقوق العربية المشروعة غير القبلية للتصرف.

لكن هذا الواقع الذي نحياه ونلمسه كل يوم ليس قدراً محتوماً علينا لا يمكن الفكك منه، بل ربما كان الخلاص من هذا الواقع هو السبيل الوحيد للانطلاق نحو بناء وصياغة مستقبل يليق بنا وبأجيالنا القادمة. وقد سبقتنا على هذا الطريق دول وشعوب ومجتمعات استطاعت أن تتجاوز واقعها المؤلم وتواجه التحديات التي كانت مفروضة عليها وتبنى دولها ومجتمعاتها الحديثة. وربما كان علينا أن نتطلع إلى تجارب الآخرين ونتعلم من إنجازاتهم، فمثل هذه الخبرات ملك للبشرية جمعاء.

وبقدر ما يتسع له المقام هنا، تبدو أمامنا -أولاً- تجربة الهند التي يعيش على أرضها خليط غير متجانس من الأعراق والديانات والانتماءات الأثنية المختلفة، إلا أنها استطاعت ومنذ استقلالها في أواخر أربعينيات القرن الماضي أن تقيم تجربة فريدة ومتميزة في الديمقراطية، لأنها ببساطة استندت على المواطنة باعتبارها القيمة السياسية والاجتماعية التي تشكل حجر الزاوية في بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، وإذا كانت الهند لم تزل تواجه مشاكل الفقر والبطالة، إلا أنها أصبحت واحدة من التجارب الديمقراطية التي يدرسها طلاب العلوم السياسية، من حيث كونها نموذجاً فريداً ومتميزاً في التعايش بين أبناء المجتمع الواحد رغم اتساع حجم وكم الاختلافات بينهم، بعدما نحتت في أن تجعل من المواطنة قيمة أساسية راسخة في الوجدان الجمعي، فلم يجد الشعب الهندي وأغلبه الساحقة تنتمي إلى أديان غير مساوية أي غضاضة في أن يحكمه رئيس مسلم، بكل ما يتضمنه ذلك من دلالات إيجابية لمعنى ومفهوم المواطنة. وإذا كانت الهند قد بدأت مسيرتها نحو بناء الدولة الحديثة، عقب حصولها على الاستقلال في أواخر أربعينيات القرن الماضي، وفي أجواء مجتمع دولي يتسم بتوازن القوى، بين الشرق والغرب، فإن دولة أخرى مثل ماليزيا بدأت تجربتها التحديثية في بدايات الثمانينيات من القرن الماضي، عندما بدأ أن عصر توازن القوى في طريقه إلى الانهيار، وقد انهار فعلاً في بداية التسعينيات ودخل العالم عصر مجتمع العولمة بكل توحشها، وانفردت الولايات المتحدة بقيادة العالم وسادت محاولات فرض ثقافتها وأنماط الحياة فيها على كل العالم، بينما راحت ماليزيا تواصل طريقها من أجل بناء الدولة الحديثة القائمة على مبدأ المواطنة المستندة إلى الديمقراطية، ليس فقط باعتبارها مبدأ سياسياً، بل أساس ثقافة مجتمعية ونمط حياة يومي. لقد نجحت التجربة الماليزية، واعتماداً على مبدأ قيمة المواطنة، في تفعيل الدور الاجتماعي - الاقتصادي، وبالتالي السياسي بالتبعية، للفئات المهمشة فيها، وربما كان حرياً بنا، وحتى نضع يدنا على

حجم الإنجاز الذي حققته ماليزيا، أن نعلم أن هذه الفئات كانت تشكل نسبة تقترب من نصف عدد سكانها.

وإذا كانت التجارب الناجحة لشعوب العالم تؤكد أن الواقع الذي نعانيه ليس قدرا محتوما، فإن خبرات الشعوب تعد ملهما لنا عينا الاستفادة منه، في مواجهة العقبات والعراقيل التي تعترض طريقنا نحو بناء دولة المواطنة الحديثة.



نُطوِير
أحمد ياسين
نويشر

@Ahmedyassin90

خامساً: المواطنة في الدولة القومية الحديثة

تقوم مؤسسات الدولة المختلفة على حماية حقوق المواطنين وتوفير البنية الآمنة لهم ليعيشوا الحياة الكريمة وليقوموا بأعمال الإنتاج والخدمات سواء في أجهزة الدولة المختلفة أو في القطاع الخاص؛ لذلك فقد نشأت علاقة اعتمادية متبادلة بين الدولة بأجهزتها والمواطنين أنفسهم، فصيافة عقد اجتماعي وسياسي بين الدولة والمواطنين يعتبر من أهم ملامح الدولة الحديثة.

لكن الارتقاء بهذه العلاقة بين الدولة والمواطنين وإصلاح أحوال المجتمع بدءاً من السلطة السياسية لا يتوقف فقط على نيات وقدرة أجهزة الدولة، لكنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بإصلاح أحوال المواطنين أنفسهم الذين هم أعضاء المجتمع المدني بحيث يكون لديهم الوعي الكافي والحركة بالقضايا المحيطة بهم مدركين الأسباب التي أدت إلى الأوضاع القائمة التي هم عليها والنتائج المترتبة على ذلك، كذلك تكون لدى المواطنين الدوافع اللازمة والكافية للعمل في مواجهة هذه الأوضاع وأن تكون لهم الحرية الكاملة للتطوع والعمل في المجال أو الشأن العام المجتمعي وأن يسعوا كأفراد ومؤسسات مجتمع مدني نحو أداء دورهم لأحداث تغيرات من شأنها إصلاح أحوالهم وأحوال المجتمع ككل، وبذلك يكون لديهم التزام واهتمام بالشأن العام المجتمعي وليس بالشأن الخاص لهم فقط. يرتبط هذا الاهتمام والالتزام بالشأن العام المجتمعي بمجموعة من السلوكيات المكتسبة التي تعاون على الإصلاح والتطوير.

تشمل هذه السلوكيات حفاظ المواطن على المجال العام من انتهاكات المجال الخاص باعتبار أن كل ما هو عام هو للجميع وليس لفئة على حساب أخرى كالحفاظ على الطرق ووسائل النقل المختلفة والحدائق العامة وغيرها، ويتمثل هذا السلوك ليس في اكتساب الفرد الواحد له فقط

إنما أيضا في دوره لحماية هذه المنشآت العامة من أضرار الآخرين بها وإفسادها.

إن ابتعاد المواطن عن الانزلاق في استغلال السلطة الحاكمة والموارد العامة والاحتكار والإغراق للسلع والخدمات لمصالحه الشخصية دون مراعاة لمصالح الآخرين وعلى حسابهم؛ هو من سلوكيات المواطنة في بناء الدولة الحديثة القومية.

كما أن المواطنين في الدولة الحديثة والمتنظمين بفكر المواطنة يسعون إلى بناء تماسك المجتمع الذي يقبل التعددية والتنوع في المجتمع مع التحرك نحو عدم التمييز بينهم بسبب الدين أو الطبقة الاجتماعية أو النوع الاجتماعي وغيرها من أسباب التنوع في مجتمع الدولة الحديثة.

يتكون لدى المواطنين في الدولة الحديثة وعيا سياسيا ناضجا، وهو الوعي السياسي المرتبط بالمصير السياسي الواحد والذي يبنى تماسك ووحدة المجتمع وهو ما يزكي الإرادة بينهم للمساهمة والعمل في المجال العام مع الاكتراث والاهتمام بمن هم أكثر احتياجا في المجتمع من المهمشين والفقراء وكبار السن وغيرهم من هذه الفئات، وذلك باعتبارهم مواطنين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات وأن ما آلت إليه أحوالهم بسبب النظام الاجتماعي العام الذي يفرز الفقر الشديد والمعجز الشديد إلى غير ذلك من أنواع القصور.

يصبح لدى المواطنين في الدولة الحديثة إدراك ووعي كبير لمسئوليتهم عن أصواتهم السياسية التي تُفرز باستخدامها مؤسسات الدولة المختلفة: تنفيذية وتشريعية وقضائية فلا تخضع هذه الأصوات لأهواء السلبية أو قبول الابتزاز والتجارة والتمييز الديني والطائفي والعنصري والاجتماعي.

مواطنون لا رعايا أو ذميون لديهم استعداد كامل للعيش المشترك الواحد المبني على المساواة دون تفرقة أو تمييز أو تهميش، ووعيم بذلك يجعلهم قادرين على مواجهة السلطات بالأساليب القانونية والدفاع عن حقوقهم.

يؤمن المواطنون في الدولة الحديثة بالتعددية والتنوع، فالمواطنون في هذه الحالة تختلف مشاركتهم السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية. فالدولة الحديثة القومية هي الوعاء القانوني لكل تنوعات المجتمع ومرجعياتها، والمواطنة تؤمن حقوق المواطنين في اختياراتهم المتعددة والمتنوعة ويصبح لدى المواطنين قناعات بأهمية مشاركتهم المتنوعة، فيمارس المواطن حقه في الاختيار السياسي والاجتماعي والديني دون خوف أو ضغط، وفي ذلك إثراء للتماسك الاجتماعي والمصير السياسي الواحد الذي يجمع ويضم الجميع بكل انتمائهم ومرجعياتهم.

يتبنى المواطنون في الدولة الحديثة الحوار كأساس للحياة والتفاهم والتعاون، الحوار بينهم وبين السلطة والحوار بين مؤسسات المجتمع المدني والحوار بينهم بعضهم البعض.

الحوار المؤسس على حق كل طرف في اختياراته وتوجهاته، المؤسس على احترام الفردية وبناء الجماعة والسعي نحو التماسك الاجتماعي وهو حوار يحتاج إلى تخصيص مستمر ليصبح أسلوبا لكل مواطن للحياة والتعايش والتعاون وبناء المصير السياسي المشترك.

سادساً: المواطنون ومهام بناء الدولة الحديثة (القومية)

تواجه الدول العربية عموماً وبينها مصر مجموعة من التحديات الكبيرة والمهام الصعبة على طريق بناء الدولة الحديثة العصرية، دولة كل المواطنين، فهناك تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بكل تفرعاتها وجزئياتها، وهناك الفجوة الهائلة في العلوم والتكنولوجيا بيننا وبين العالم المتقدم، وهناك أمراض البطالة والفقر ومختلف أشكال الفساد المجتمعي، ولعلنا نضيف أيضاً إلى ذلك التحديات الطبيعية كالفيضانات والجفاف والتصحر وأزمات المياه.... إلخ. ليس الهدف هنا حصر هذه المشاكل والتحديات، إنما الهدف هو الوقوف على مدى خطورتها وصعوبتها، وصولاً إلى التأكيد على حقيقة أنه لم يعد بمقدور أي قوى سياسية أو اجتماعية أن تتصدى منفردة لمواجهة وحل مجمل هذه المشاكل والأزمات والتحديات. إن هذا الواقع بالغ التعقيد والخطورة يفرض على كافة قوى المجتمع الحية، سياسية واجتماعية، ضرورة التعاون معاً، وفتح أبواب حوار جاد ومسئول حول أنجع وأفضل الوسائل والأساليب لتجاوز الواقع المأزوم والانطلاق نحو آفاق أرحب تمهد لبناء الدولة الحديثة. لا يعني هذا مجرد الوصول إلى صيغة ما من صيغ التحالف بين مجموعة من القوى في قيادة دفة الحكم، ذلك أن الأهم - في تقديري - هو إقامة جسور خلاقة وإبداعية للحوار بين كل قوى المجتمع، في الحكم أو في المعارضة، في الدولة أو في إطار المجتمع المدني، سياسية أو اجتماعية، فمن المؤكد أن لكل دوره ومسئوليته، ولكل حقه وواجبه، وليس من الحكمة في شيء نفى أحد أو تجاهل أي من هذه القوى.

وإذا كان صحيحاً أن موضوع الحوار قد سبق طرحه مرات عديدة دون أن يؤتي الثمار المرجوة أو يرقى بنتائجه إلى مستوى الآمال المتوقعة، فذلك يعود إلى أن أبواب الحوار قد انفتحت دون إدراك عملي لقيمة الحوار وإيمان حقيقي بها، وبما يعني أننا قفزنا مباشرة إلى درجة

متقدمة في سلم الأولويات. إن الحوار لا يمكن أن يكون جادا وحقيقيا ومثمرا إلا عندما تصبح للمواطنة قيمة مجتمعية راسخة في وجدان الجمعي للشعب والمواطنين. والمواطنة من حيث هي مساواة كاملة في الحقوق والتواجبات، ومن حيث كونها ممارسة عملية لحقيقة أنه لا يوجد وحسب آخر بل آخرين، ومن حيث كونها قناعة أكيدة بأنه ليس ثمة من يمتلك وحده الحقيقة الكاملة... إلخ - أقول عندما تصبح المواطنة، من حيث هي كل تلك القيم والمبادئ معا، ثقافة مجتمعية متجسدة في السلوك اليومي، عندها يمكن أن نضمن قيام حالة حقيقية من التعاون المثمر والجاد والبناء بين مختلف القوى المجتمعية لمواجهة وحل المشاكل والأزمات التي تهدد حاضر الوطن ومستقبله، وعندها يمكن أن نقول بدرجة عالية من الثقة والاطمئنان إننا لمثلنا نقطة البداية الصحيحة. وهكذا أظن أننا لا نبتعد كثيرا عن الحقيقة عندما نقول إن القدرة على تحويل قيمة المواطنة إلى واقع يومي معيش هي نقطة البداية الصحيحة للانطلاق نحو بناء الدولة الحديثة، دولة كل المواطنين.

يفرض ذلك على الدولة الإيمان بالاعتمادية المتبادلة بين جميع الفئات والشعوب في المنطقة والتي تعني أننا جميعا نحتاج إلى استقلالية لكننا أيضا نحتاج إلى بعضنا البعض Interdependence.

وهذا يحتاج إلى تماسك كل أبناء المجتمع الواحد وتعاون الشعوب والثقافات؛ لأن البديل هو الحروب والصراعات والدمار والمجاعات والأوبئة.

ومن جانب آخر فإن بناء الدولة الحديثة (القومية) القادرة على مواجهة وإدارة التحديات الكبرى التي تهددها يستدعي بالضرورة بناء مؤسسات هذه الدولة الحديثة وتطوير علاقات صحية وصحيحة بين المجتمع السياسي (السلطة) وبين المجتمع المدني (المواطنين)، علاقات تقوم على فهم وإدراك كل منهما لأدواره وتوجهاته وعلاقته بالطرف الآخر، فكل من المجتمع السياسي والمجتمع المدني قضاياه واهتماماته

التي يجب أن تلتقى جميعها عند مصالح الوطن والمواطنين وبناء المصير الواحد وأن تتميز هذه العلاقة بالاحترام والتقدير المتبادل والحرية والديمقراطية والعدالة التي تتمثل ليس فقط في احترام حقوق الأغلبية أو النخبة بل واحترام حقوق العوام والأقليات والفقراء في المجتمع بنفس القدر والمساواة.

ومن الأهمية القصوى في عملية بناء الدولة الحديثة/القومية أن تشمل بناء مؤسسات المجتمع السياسي والمجتمع المدني معاً بحيث يكون لدى كل طرف منهما القدرة على المواجهة والتعاون والمشاركة فلا تنمو مؤسسة على حساب الأخرى حيث يجب أن تتميز الأدوار بينهما بوضوح واحترام، إذ يجب أن تقوم الدولة أيضاً على التوازن بين سلطات المجتمع السياسي، التنفيذية والتشريعية والقضائية، باستقلال وحيادية لتصبح هذه المؤسسات قائمة على حماية مصالح وحقوق المواطنين وقادرة على إنجاز أعمالها دون تعطيل أو روتين أو فساد، كما تكون قادرة على تطبيق القانون بعدالة على الجميع دون تمييز أو محاباة.

ويصبح لدى مؤسسات المجتمع المدني (المواطنين) حرية العمل في المجال العام للمجتمع بإبداع وجرأة في تناول القضايا ومواجهة التحديات الهامة للمجتمع إلى جانب القدرة على رقابة المجتمع السياسي ونقده دون خوف أو تملق ومحاباة، كما أن للمجتمع المدني يجب أن يعمل في إطار ضوابط الصالح العام للمجتمع ولا يخضع للمصالح الخاص.

إن بناء الدولة الحديثة القومية في هذا الاتجاه يسهم بصورة حقيقية في تشكيل مناخ يتبنى قيمة المواطنة ويحفز عليها فيتحرك المجتمع جميعاً لمواجهة التحديات والكوارث ويكون له دور أساسي في بناء الدولة الحديثة وصناعة مستقبل أفضل وبناء المصير الواحد.

سابعاً: تحديات المواطنة في منطقتنا العربية

تعيش منطقتنا العربية الآن حالة من الضعف والوهن وحالة من التناقضات الكثيرة، فبينما تزداد الثروة بدرجة هائلة بين يدى قلة من أبناء المنطقة تزداد الغالبية فقراً وعوزاً، وتنتشر بينها الأمية والبطالة وغير ذلك من أمراض المجتمع الاجتماعية.

وبينما يمتلك متقفو المنطقة القدرة على الفكر والنقد والإبداع ينتشر بين الغالبية العظمى الجهل والخرافة والغبية، وفي الوقت الذى تتشدد فيه للغالبية من شعوبنا العربية بالقيم الدينية والأخلاقية تنتشر الرشوة والمحسوبية وحالات الإجرام والإرهاب.

وهناك من يرفض بإصرار يقترب من العناد قيم الحداثة خاصة تلك المتعلقة بضرورات أعمال العقل والنقد والتغيير فى مقابل سطوة النقل والتراث والتقليد، بينما لا يتأخر هؤلاء عن استخدام واستهلاك كل منتجات عصر الحداثة والتكنولوجيا المتطورة وخاصة وسائل الاتصالات الحديثة.

ثمة حالة من التناقض الشديد تعاني منها المنطقة تعوق عملية التقدم والبناء والارتقاء إلى مصاف الدولة المتقدمة والمنافسة معها والتأثير على الثقافة الكونية.

الوجه الآخر أو المكمل لوضع التناقض الصارخ هذا، هو حالة من المواجهات الحادة والصدمات المحتدمة. فهناك المواجهة العنيفة بين الثقافة السائدة التقليدية النقليّة فى معظمها، وبين الحداثة فى إطار مفهوم الدولة القومية الحديثة والمواطنة. وهناك صراع بين القبلية والانتماءات التقليدية الأولى فى مواجهة التعددية والتنوع فى الدولة الحديثة، صراع المساواة فى مواجهة التمييز والتحيز العرقى والدينى والنوعى، صراع بين الهوية الذاتية التراثية وبين عالم جديد تميّز بالانفتاح والتواصل،

يسمى "العالم الحدائى" وما بعد الحدائى، حيث تتلاشى المسافات وتتقلص الأزمنة، وتتداخل الأنساق الاجتماعية والسياسية والدينية وتراكم الخبرات بين الحضارات والثقافات.

لقد أخذت المنطقة العربية من الحدائى قُشورها وليس مضمونها، مظاهرها وليس جوهرها الفكرى والقيمى، فأحدثت تطورا سطحياً لم يضع الثقافة السائدة محل التساؤلات والنقد والتحول ولم تستطع أن تميز بين تراث يحفز على التقدم والرقى وآخر يدفع إلى الوراء، كما أنها لم تستطع أن تضع الحدائى موضع النقد والبحث لتكتشف أبعادها وجوانبها المتعددة وما هو أكثر نفعاً لها وكيف يمكن أن تؤثر فيها فلا تستطيع أن تقول إن هناك حدائى عربية مثل بعض الحدائى الآسيوية وغيرها.

والمفارقة أن هؤلاء أنفسهم المتمسكين بالتراث والمدافعين عن سطوة النقل فى مقابل مبدأ إعمال العقل، لا يجسدون أى حرج فى التباهى والتفاخر بماضٍ كانت فيه المنطقة شعلة يشع نورها على العالم كله، إبداعاً وعلماً وفكراً وثقافة، وقدرة خلاقة على الابتكار والتأثير.

إن التاريخ ليس مجرد حكايات تروى على سبيل التسلية أو فى أحسن الأحوال لمجرد التباهى بماضٍ كان، بل هو دروس وعبر نستعيد منها من الماضى لنتسلح بها فى الحاضر ونبنى بخبراتها المستقبل.

تقدم لنا مرحلة النهضة التى شهدتها المنطقة العربية فى العصور الوسطى الكثير من الدروس والعبر، ربما كان أهمها ارتباطها بموضوعنا- أن هذه النهضة قامت على أساس إعمال العقل وحرية الفكر، فبينما كانت أوروبا تحاكم وتقتل وتحرق من يقول بكروية الأرض، أو ثبات الشمس ودوران الأرض حولها، على سبيل المثال لا الحصر، وبما يعنى قيام تلك المجتمعات على مبدأ إلغاء العقل وواد الفكر، ووفق مفهوم احتكار النخبة الحاكمة (وهى هنا السلطة الدينية) للعلم والمعرفة دون غيرها من الناس؛ كان ابن سينا يُجرى أول عملية جراحية فى التاريخ، وكان ابن النفيس يكتشف الدورة الدموية الصغرى، وكان ابن رشد يؤسس

لعلم الاجتماع... إلخ، كما شهدت المنطقة أيضا حركة غير مسبقة في التأليف والترجمة في مختلف صنوف الثقافة والعلوم والفنون والآداب. إن اختلاف الرؤى وصراع الاجتهادات والانفتاح على الآخر والاستفادة من تجارب الآخرين لا يعنى وحسب الاعتراف بالتعددية واحترامها وقبول الآخر، وإنما يعنى أيضا المساواة بين الجميع وإعمال قاعدة البقاء للأصلح والأصوب، وهو ما يجسد فكرة المواطنة، ولو في إرهابياتها الأولى غير المتبلورة. ولعل الدرس الآخر المهم أيضا من بين الدروس الغنية والمستفادة من هذه المرحلة هو أن الشعوب الحية التي تتمتع بحقوقها هي القادرة على صنع التطور وبناء النهضة، بينما تبدو عاجزة عن ذلك تلك التي تعاني من الاضطهاد والتمييز والفقر واغتصاب الحقوق وسيادة الفكر السلفي.

بقى أن نقول إنه من الصحيح أن تلك المرحلة في التاريخ العربي لم تكن ناصعة البياض بل شابتها الكثير من السلبيات، لكن هذا الأمر يبدو طبيعيا إلى حد بعيد، فحركة الشعوب ليست حركة وحيدة الجانب، وتفاعلاتها ليست عملية بسيطة مسطحة، بل هي حركة متعددة الاتجاهات، وعملية بالغة التعقيد والتشابك والتداخل، لكن يبقى من الصحيح دائما أن يرتبط الحكم عليها بالاتجاه الرئيسى والأساسى لها، ويبقى من غير المنطقى النظر إلى التفاصيل وتجاهل النتائج.

إن كل هذا يفرضُ على المجتمع السياسى (السلطة)، والمجتمع المدنى (المواطنين) التحديات الكبرى التالية:

- كيف تتحول السلطة (الحكومات) إلى السعى لتحقيق العدالة بين أبناء الوطن الواحد، لمواجهة الأزمات الاجتماعية الطاحنة بين المهمشين والمعتبين والمستبعدين من خلال سياسات وبرامج شاملة ومدروسة وحقيقية ومؤثرة.

- كيف نسعى نحو بناء مجتمع سياسى يستطيع أن يتخطى حواجز القبليّة والطبقية والعقيدة والنوع بحيث يتم التأكيد على كيان كل فرد وجماعة،

مع المشاركة الفعالة والتماسك معا في مواجهة القضايا العامة
المشتركة لمواجهة الثقافة الوافدة في إحداث الفرقة والتكتلات العرقية
إلى غير ذلك من سماتها.

- كيف نبني معا مصيرا سياسيا واحدا أكبر من تصورات كل فئة وعقيدة
ونوع اجتماعي، مصيرا يتخطى اختلافاتنا العرقية والدينية
والاجتماعية والسياسية، مصيرا يؤكد حرية الفرد المواطن ويدفعه
للمشاركة في الشأن العام الجمعي.

ثامناً: المواطنة والهوية

ثمة علاقة عضوية وجدلية تربط بين الهوية والمواطنة، وبما يكاد يجعلهما وجهين لعملة واحدة، فإذا كانت المواطنة هي التجسيد العملي للهوية، فإن هذه الأخيرة هي نقطة البداية وحجر الزاوية في بناء حالة صحية وحية وحيوية من المواطنة.

والذى حدث أن الهوية المصرية دخلت، ومنذ أواسط السبعينيات من القرن الماضى، حالة من السيولة والضبابية، عندما راح الخطاب الرسمى، ومن ورائه الخطاب الإعلامى (وقد كان رسمياً فى مجمله فى ذلك الوقت) يتحدث عن مصر الفرعونية ذات السبعة آلاف عام من الحضارة، ثم يضع الهوية الفرعونية (الجديدة) فى تعارض وتضاد كامل مع الانتماء المصرى العربى. وكانت هذه الحملة المكثفة قد فتحت الأبواب أمام هويات مصرية لا تنتهى، من مصر الإفريقية إلى الشرق أوسطية إلى الارتباط بحضارة البحر المتوسط. ولعل المشكلة هنا على وجه الدقة تجسدت فى تصوير حالة من العداء والتضارب الوهمى بين كل هذه الانتماءات والهويات.

والحاصل أن كل واحدة من هذه الهويات المتعددة كانت تحمل بين طياتها مغريات وتجد لها أنصاراً يسوقونها فى الشارع المصرى، فالانسلاخ عن العروبة، بما هى هوية وحضارة وانتماء، لا يعنى سوى التخلص من أعباء ومشاكل العرب والخروج مرة وإلى الأبد من عصر حروب لا ناقة لنا فيها ولا جمل، ولم نحصد من ورائها سوى الكوارث والفقر. والتطلع نحو هوية البحر المتوسط يداعب الخيال بأحلام الانتقال إلى عصر التقدم والتطور العلمى والتكنولوجى الذى بلغته دول شمال البحر المتوسط. والحديث عن هوية إفريقية يحمل بين طياته أفكاراً ورؤى عن قيادة وريادة كانت قد بدأت تتساق من بين يدى القاهرة على الصعيد

العربي، وأن لها أن تستعيد لها إفريقيا بين بلدان أفريقيا التي تعاني معظمها من فقر وتخلّف اجتماعي واقتصادي وثقافي.

ترافق هذا الخطاب المتخبط عن الهوية مع بدء دخول مصر مرحلة الاقتصاد الحر، وتخلّى الدولة عن دورها الاجتماعي الاقتصادي، وغاب مشروع قومي يلتف الناس حوله ويعملون له وبه، مساهمين بجديّة في بناء حاضر ومستقبل الوطن، ثم كان تصاعد دور الجماعات الإسلامية (أو هكذا قالت عن نفسها واصطلاح على تسميتها)، وقد انتظم هذا الدور في ثلاثة خطوط موازية، استهدف أحدها رموز الدولة، واتجه الثاني صوب الآخر الديني (المسيحي)، بينما كان السياح الأجانب باعتبارهم (كفرة) لا يتبعون تعاليم الدين الإسلامي هم هدف الخط الثالث في حركة هذه الجماعات، بالتزامن مع تفتش حالة من التعصب الديني، ترافقت مع، وأسهمت في غياب ثقافة الحوار وسيادة ثقافة نفى الآخر، والفهلوة (كما يسميها الدكتور جلال أمين) والأنماطية... إلخ. ولم تتوان هذه الجماعات عن استغلال حالة السيولة والضبابية التي أصابت الهوية الوطنية بعد تفكيكها، وراحت تلعب عليها وتناور بها، فأعلنت من قيمة الانتماء الديني على الانتماء الوطني - القومي، ليصبح المسلم الماليزي أقرب إلى المسلم المصري من المسيحي المصري، كما أن المسيحي الأوربي أقرب إلى المسيحي المصري من المسلم المصري، وهكذا لم يعد للهوية الوطنية القومية أي مكان في الهوية الدينية التي روجت لها ورفعت¹ أعلامها تلك الجماعات.

والمحصلة أن محاولة تفكيك الهوية المصرية والتعامل مع كل عنصر فيها باعتباره هوية مستقلة قادرة على استيعاب المجتمع، أسفرت عن افتقاد عملي وحقيقي للهوية، فعاد المصريون إلى دوائر انتماء خاصة وضيقة. وحيث إن المجتمع المصري لاعتبارات وأسباب كثيرة لا مجال لذكرها هنا، لم يعد يعرف الانتماء القبلي أو العشائري، ولم تظهر فيه معالم الانتماء الإقليمي لمنطقة أو محافظة، ومع ارتفاع صوت ودور

الجماعات الإسلامية (أو هكذا قالت عن نفسها واصطلح على تسميتها)، قابلها على الناحية الأخرى ردود أفعال مسيحية كانت في غالبيتها سلبية، فقد كان من الطبيعي أن تصبح دائرة الانتماء الديني هي المؤهلة للحلول محل الهوية المفقودة أو الضائعة، بعدما بدا أن عناصرها دخلت في حالة من التضارب والتناقض الوهمي.

لقد تزامن تفكيك الهوية الوطنية المصرية ودخولها مرحلة التضارب أو التناقض الوهمي مع بدء تراجع وانحسار المواطنة كقيمة اجتماعية ثقافية ونمط حياة وسلوك يومي، وقد كان هذا طبيعياً ومفهوماً بحكم العلاقة العضوية الجدلية التي تربط الاثنين معاً.

ربما يكون صحيحاً أن مصر وخلال النصف الثاني من القرن العشرين لم تعرف المواطنة باعتبارها قيمة سياسية، تعنى مشاركة الناس في صنع القرار وتحديد معالم الحاضر ورسم ملامح المستقبل، لكن الصحيح أيضاً أن الجماعة الوطنية المصرية، وجموع المصريين كانوا يتحركون جمعياً في الإطار الوطني الأرحب والأوسع القادر على استيعاب كل فئات المجتمع على ما بينها من اختلافات سياسية وثقافية واجتماعية ودينية، وفيما لو استطعنا -جداً- النظر إلى الجانب الاجتماعي وحده من المواطنة لأمكننا أن نقول إن المواطنة كانت هنا متحققة إلى حد بعيد، لكن الذي حدث أنه منذ أواسط سبعينات القرن الماضي، وتزامناً مع بدايات تفكيك الهوية الوطنية، بدا أن المواطنة تتراجع وتتحسر عندما راحت كل جماعة تتخذ داخل إطارها الأضيّق، فنوياً كان أو اجتماعياً أو دينياً.

لقد انقلبت منظومة القيم الاجتماعية السائدة، فتراجع العقل الجمعي وتراجعت قيم المشاركة والتعاون والعمل والحوار وقبول الآخر فضلاً عن احترامه والاعتراف به، ، وحلت محلها قيم أخرى مختلفة إلى حد التناقض، فسادت ثقافة الفهولة وقيم العنف ونفي الآخر... إلخ...

فى مثل هذه الأجواء لا يعود ثمة مكان للمواطنة، التى تعنى الانتقال من الإطار الفئوى الضيق إلى المجال العام الأوسع الذى يتسع للجميع ويستوعب الجميع، الانتقال من الدوائر المحدودة إلى الدائرة الأرحب القادرة على أن تضم الجميع، وذلك ضمن حركة مشتركة للناس كل الناس فى المجتمع الواحد الذى لا تملك فئة بعينها، أو جماعة واحدة الانفراد أو الاستئثار به.

وهذا الإطار الأوسع والأرحب والذى هو الدولة الوطنية المصرية، هو وحده القادر على استيعاب كل عناصر الهوية المصرية التى جرى تفكيكها ووضعها فى حالة وهمية من التناقض، فالمشكلة لم تكن أبداً فى تنوع وتعدد الهويات التفصيلية، لكن فى محاولة البعض تصوير كل منها على أنها هوية مستقلة متناقضة مع غيرها، لو فى محاولات أخرى استهدفت إعادة كتابة التاريخ المصرى حسبما تريد وبما يتفق وأهواءها وما تتطلع إليه، ويمنحها هوية خاصة تتطلع إليها.

إن الهوية الوطنية، لية هوية، ليست شيئاً مسطحاً أو وحيد الجانب، إنها حصيلة تاريخ وراث الوطن بأكمله على مدى العصور والمراحل التاريخية. ويبدو الأمر فى الحالة المصرية أشد تداخلاً وتعقيداً ارتباطاً بتاريخ مصر الضارب بعيداً فى أعماق التاريخ، وعلى مدى أكثر من سبعة آلاف سنة. ومن هنا يبدو صحيحاً أن الهوية المصرية هى هوية عربية وأفريقية وشرق أوسطية وترتبط بروابط وثيقة مع هويات البحر الأبيض المتوسط، كما أنها هوية فرعونية رومانية مسيحية إسلامية. وربما ما يميز مصر عن غيرها من البلدان أنها كانت قادرة دائماً على استيعاب الوافد إليها واحتوائه وصبغه بصبغتها الخاصة، وبما يجعل منه إضافة نوعية جديدة للهوية المصرية تزيدها غنى وعمقاً وثراء. هكذا فعلت دائماً مع كل الغزاة والفاتحين الذين وفدوا إليها، وهكذا تشكلت الشخصية المصرية، وتحددت هوية مصر والمصريين من نسيج متداخل يضم كل هذه الهويات، واصطبغت بعصارة خاصة هى عصارة تاريخها

المتصلة مراحلها على اختلافها والتماسكة حقبة رغم ما يبدو فيها أحياناً من تناقضات. فالتاريخ الوطنى كل لا يتجزأ، يرتبط عبر السنين بروابط عضوية عصبية على القطع أو للتجزئة. وحتى لو افترضنا على سبيل الجدل أن جماعة ما استطاعت أن تفصل حقبة من تاريخ مصر أو أن تجرد مصر من أحد مكونات هويتها الوطنية، فإننا هنا لن نعود أمام مصر ذاتها بل سنجد أنفسنا فى بلد آخر مختلف تماماً.

وهكذا تبدو المشكلة هنا ليست فى تنوع وتعدد الهويات المصرية، بل لعل العكس هو الصحيح تماماً إذ إن هذا التنوع والتعدد يعكس فى ذاته مدى ثراء وعمق الهوية للوطنية المصرية، ولعل المشكلة فى جوهرها هى محاولة تفكيك عناصر ومكونات الهوية المصرية وتقديم كل جزء منها باعتباره هوية مستقلة، أو على الأقل من الممكن أن يكون كذلك. وفى أحيان أخرى بدا أن المشكلة هى فى إعادة ترتيب تلك المكونات بصورة تخلو من المنطق، إذ احتلت الهويات الفئوية مكان الأولوية بينما هى لا تتسع للجميع بحكم كونها فئوية.

أن الهوية المصرية الغنية فى تنوعها، الثرية فى تعددها، العميقة فى أبعادها تحتاج إلى إعادة ترتيب أو هيكلة عناصرها مرة أخرى، ليس مطلوباً على الإطلاق نفى أو استبعاد أى من عناصرها ومكوناتها، بل العكس هو الصحيح تماماً، فالمطلوب وحسب هو أن يحتل الإطار الأوسع والأرحب، وهو الإطار الوطنى المصرى العام مكان الأولوية، بما هو قادر على استيعاب الجميع، مطلوب أن يتحرك كل الناس معاً من أجل صالح هذا الوطن، مطلوب أن يقتنع الجميع أن فائدة الوطن هى بالضرورة فائدة للجميع، بينما خسارة أحد مكونات هويته وشخصيته هى أيضاً وبالضرورة خسارة للجميع، وبما يعنى أن علينا جميعاً أن نتحرك فى الواقع العملى وفى نمط حياتنا، وفى سلوكنا اليومي، من دوائرنا الضيقة إلى الإطار الأوسع.

إن المواطنة والهوية وجهان لعملة واحدة، ومن غير الممكن الحديث عن مواطنة بينما الهوية في حالة سيولة وضبابية، كما يبدو من غير المنطقي الحديث عن هوية بينما المواطنة لا مكان لها في العقل الجمعي ولا وجود لها في الثقافة السائدة ولا أثر لها في حركة الناس في الواقع العملي.

إن النيوية هي شعور الناس بالانتماء لهذا الوطن، واستعدادهم الكامل لحمايته والدفاع عنه ولو كان الثمن هو التضحية بالروح، بينما المواطنة هي مشاركة الناس كل الناس في صنع حاضر الوطن ورسم مستقبله، فلا يستقيم بالتالي أن نتحدث عن هوية بينما هناك من يسعى لإقصاء الآخر (أو حتى الآخرين) لينفرد بصنع حاضر ومستقبل الوطن، تماماً كما لا يستقيم الحديث عن المواطنة في وطن يغيب فيه الشعور بالانتماء، وتجتاز هويته مرحلة سيولة وتكتفها حالة من الضبابية.

تاسعا. المواطنة في تجربة منتدى حوار الثقافات

شهد المجتمع المصري خلال الربع الأخير من القرن الماضي تحولات عاصفة في مختلف مناحي الحياة، وإذا كانت للجوانب الاقتصادية والسياسية في هذه التحولات قد حظيت بالقدر الأكبر من الاهتمام بدءاً من الباحثين والمحللين، وصولاً إلى رجل الشارع، مروراً بوسائل الإعلام المختلفة، فإننا نعتقد أن التغيرات العميقة التي طرأت على الجانب الاجتماعي كانت هي الأشد خطورة والأعمق تأثيراً، حيث إنها أصابت الإنسان بصورة مباشرة في قيمه وعاداته وسلوكه وممارساته، وكان من نتيجة تلك المتغيرات انتشار نسق قيمي مختلف تماماً يجنح إلى العنف في التعامل اليومي واللامبالاة في العمل، وسيادة قيم الفردية والأنانية وثقافة الفهلوة... إلخ.

ومنذ وقت مبكر أدركت الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية مدى خطورة غياب ثقافة الحوار والتعددية والاعتراف بالآخر أو بالأحرى الآخرين، واختفاء مبادئ المساواة والعدالة وبالتالي تراجع وانحسار قيمة المواطنة من نسق القيم الاجتماعية، ثم وبالضرورة من الثقافة المجتمعية السائدة.

ولعلنا لن نبتعد كثيراً عن الحقيقة إذا قلنا إن المواطنة كمبدأ وقيمة كانت واحداً من أهم دواعي إنشاء منتدى حوار الثقافات في الهيئة قبل أكثر من خمسة عشر عاماً، فقد تضمنت أهداف المنتدى المعلنة نشر ثقافة الحوار والمساواة والتعددية وقبول الآخر فضلاً عن احترامه والاعتراف به ودعم المشاركة المجتمعية، والتي تشكل في مجموعها عناصر ومفردات المواطنة. فنحن لا نفهم الحوار -على سبيل المثال- باعتباره وحسب حديثاً بين فريقين، وإنما هو أولاً وقبل كل شيء قيمة اجتماعية ثقافية، إن لم تتوفر يتحول الحوار إلى مجرد كلام.

من زاوية الرؤية هذه لم نتعامل في منتدى حوار الثقافات مع القيم الاجتماعية باعتبارها مفاهيم مجردة، بل في ارتباطها العضوي والجدلي بالإنسان المصري، وعلى أساس أنها مكونات لثقافة مجتمعية.

ولم يكن بعيداً عن رسالة الهيئة والمنتدى القيام بهذا الدور، بل لعل هذا هو صلب رسالتنا، كان ولم يزل وسيظل، فالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية والتنمية والتجارية هي مع الجميع وللجميع، دون أى تمييز أو محاباة، فانتشرت في ربوع مصر تعمل من أجل المشاركة الكاملة مع المجتمعات المحلية والهيئات والمنظمات التطوعية والحكومية يداً بيد لدفع حركة المجتمع نحو التطوير والتقدم. ومن خلال برامجها الثقافية تناولت الهيئة قضايا وطنية من وجهات نظر متعددة اجتماعية وسياسية وثقافية ودينية، بروى إسلامية ومسيحية.

ناقشنا في المنتدى -على سبيل المثال لا الحصر- قضايا الشخصية المصرية، والإنسان المصري وتحديات المستقبل، ومنظومة القيم الاجتماعية، والتحويلات المجتمعية، والانتماء والمواطنة، والتعايش المشترك، وأجرينا حوارات حول المواطنة، المفهوم والنشأة والبعاد التاريخية والواقع الراهن، وفي برنامج آخر ناقشنا موضوعات المرأة المصرية كمواطنة، والمواطنة في الإعلام، وأسس التنمية وآفاقها، وكانت أبواب الحوار والنقاش دائماً مفتوحة دائماً بلا حدود إلا حدود الاحترام المتبادل والإيمان بحق الاختلاف.

شارك في أنشطة وأعمال المنتدى طيف واسع من الانتماءات الفكرية والثقافية والسياسية المتنوعة والمختلفة، حتى أنه يمكن القول إن المنتدى كاد أن يكون صورة مصغرة للمجتمع المصري بكل تنوعاته واختلافاته، بما في ذلك أيضاً الثقافات الدينية المختلفة التي تراوح ما بين الاعتدال والتطرف. ورغم بعض الهنات هنا والثغرات هناك على مدى أكثر من خمس عشرة سنة من عمر المنتدى، إلا أن الخبرة الأساسية لنشاط

المنتدى تمثلت في أن الاصطفاف والفرز والاختلاف كان دائما يقوم على أساس الاختلافات والتباينات الفكرية والاجتماعية والسياسية، ولم يحدث أبدا أن شهدت نشاطات المنتدى أى اصطفاف أو فرز على أسس دينية، حتى في الأوقات التي كانت تعاني فيها مصر بعض الاحتقانات الدينية في هذا الموقع أو ذاك.

ورغم أن عناوين الموضوعات التي يناقشها المنتدى في برامجها المختلفة تؤكد ذلك من حيث كونها لا تحتل أى فرز أو اصطفاف على أسس دينية، إلا أنه قد يكون مفيداً أن نشير هنا إلى بعض الأمثلة، على سبيل التأكيد.

في موضوع الانتماء والمواطنة اختلف الحاضرون حول لزواجية الجنسية ومدى أحقية المصري في الاحتفاظ بجنسيته المصرية فيما لو حصل على جنسية أخرى، وارتباط الولاء للوطن بالجنسية، واختلفوا بشأن حدود دور مؤسساتي التعليم والإعلام في تراجع قيمة المواطنة وتهميش الانتماء للوطن، واتفقوا جميعاً على أهمية تطوير المؤسسة الدينية (الإسلامية والمسيحية) لتقوم بدورها في استعادة هذه القيم الغائبة.

وفي مؤتمر "ثقافة التعايش المشترك" لتفق الحاضرون على أهمية ضرورة أن يعود المصريون جميعاً إلى دائرة الانتماء الأكبر، الانتماء إلى مصر، وهي الدائرة الوحيدة القادرة على استيعاب الجميع على ما بينهم من اختلافات فكرية وثقافية ودينية، دون تجاهل دوائر الانتماء الأخرى، سواء كانت دينية أو سياسية أو اجتماعية... إلخ، وأن ثقافة الانتماء إلى الوطن هي وحدها الكفيلة ليس فقط بتحقيق التعايش المشترك، بل أيضاً بالوصول إلى الاندماج الوطني وبناء دولة الرخاء والرفاهية للجميع.

وفي مؤتمر الحراك الاجتماعي الثقافي كانت طبيعة الحراك الراهن، والحراك المنشود وكيفية تحقيقه هي نقاط الخلاف بين الحاضرين، بينما اتفقوا جميعاً على أن الدور الراهن للمؤسسة الدينية (الإسلامية

والمسيحية) لا يتناسب مع متطلبات المرحلة وأنه يتعين بالضرورة تجديد الخطاب الدينى وتفعيل دور المؤسسة الدينية.

وفى برنامج الشباب المشترك بين المنتدى ووزارة الأوقاف اختلف أعضاء مجموعة الإسكندرية من شباب الدعاة والقساوسة حول أسس التنمية المجتمعية الشاملة التى يحتاجها المجتمع المصرى والضرورية لتحقيق النهوض وبناء الدولة الحديثة، وما إذا كانت هذه الأسس تقوم على الزراعة فقط أم يمكن أن تستند إلى الصناعة وحدها أم أنها تحتاج إلى الاثنين معاً.

وفى نفس البرنامج ناقشت مجموعة المنيا قضية المواطنة فى الإعلام، ولم تكن بين المجموعة، بما تضمه من شباب الدعاة والقساوسة خلاقات تذكر.

لقد كانت المواطنة دائماً حاضرة باعتبارها قيمة ومبدأ وليس مجرد مصطلح ثقافى أو سياسى، وكانت مفرداتها ومكوناتها من الاختلاف والتنوع واحترام الآخر هى محور حركتنا وهدفنا الذى نسعى إلى نشره فى المجتمع كثقافة حقيقية يتشكل على أساسها الوجدان الجمعى.

وبقدر ما نشق أننا نجحنا ندرك تماماً أننا لم نقدم سوى إسهام متواضع يحتاج إلى إسهامات أخرى كثيرة، من المعنيين والمهتمين بقيم الحوار والاختلاف والمواطنة، لكى نستطيع معاً تحويل هذه القيم إلى ثقافة مجتمعية راسخة فى الوجدان الجمعى المصرى، تحكم سلوكنا اليومى وتوجه قيمنا وعاداتنا.

رقم الإيداع ٢٠٠٨/٢٢٧٨



نطوير
أحمد ياسين
نويتر

@Ahmedyassin90